

## الإطار التنظيمي لأعمال البنوك الإسلامية في دولة الكويت

يسرني كثيراً أن أرحب بكم في هذه الندوة عن "تطوير وتنظيم الأدوات المالية الإسلامية" والتي تستهدف، من خلال تبادل الخبرات ووجهات النظر فيما بيننا، بلوغ إدراك أفضل بشأن ما يتعلق بتنظيم الأعمال المصرفية الإسلامية وتطوير الأدوات المالية الإسلامية.

ويتزامن إنعقاد هذا الاجتماع مع ما نشاهده من تطورات في الصناعة المصرفية الإسلامية وتقدم في الخدمات والأدوات المالية الإسلامية، وتزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية، وتنامي الإهتمام عالمياً فيما بين جهات تنظيم الصناعة المصرفية تجاه ما تحقّقه الصناعة المصرفية الإسلامية من نمو وما تقوم به من أنشطة. وإذا ما تأملنا أحداث الماضي، عندما نشأت المؤسسات المالية الإسلامية قبل عقدين، نجد أن هذه المؤسسات جابهتها صعوبات جمة آنذاك نتيجة لعدم كفاية في كل من التنظيم والخبرة. ومع ذلك، فقد استطاعت هذه المؤسسات الإرتقاء بكل من أنشطتها وحالة التنظيم فيها وزادت من حصتها في السوق. إلا أنه لا تزال هناك بعض الإشكاليات الأساسية التي يتعين إيجاد الحل المناسب لها، لاسيما في المجالات التي سيتم تناولها بالمناقشة ضمن هذه الندوة.

وأود التركيز في كلمتي هذه على تطوير الإطار التنظيمي للبنوك الإسلامية في دولة الكويت، وما يرتبط بذلك من أمور ما زالت في حاجة إلى الدراسة.

وممّا لا شك فيه أنكم تشاطرونني الرأي في أن تحقيق النجاح للبنوك الإسلامية يتطلّب، بين أمور أخرى، وضع إطار تنظيمي مناسب ومتواءم - على وجه التحديد - مع طبيعة أنشطة هذه البنوك، ويتعين أن يقوم هذا الإطار على مبادئ سليمة تتطّلق من تحديد واضح لأنشطة البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسلطات الرقابية.

**وثمة سؤال هنا: هل نحن بحاجة فعلاً إلى تنظيم البنوك الإسلامية؟ وهذا يُعد سؤالاً مناسباً، لاسيما من وجهة نظر جهات تنظيم الصناعة المصرفية.**

ومن وجهة نظرنا، فإن البنوك الإسلامية تمثل جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي والمصرفي الوطني، طالما كانت تقوم بدور الوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض والأخرى ذات العجز، وتقدم خدمات مالية ومصرفية تقليدية.

وإضافةً إلى ذلك، فإن هذه المؤسسات تدير جزءاً من الثروة الوطنية يتعين الحفاظ عليه وحمايته من أية مخاطر زائدة. وحتى يتسنى لبنك الكويت المركزي إستمرار السعي الفعّال لتحقيق أهدافه وتنفيذ سياسته النقدية، فإنه يتعين عليه أن يكون قادراً على مراقبة وتنظيم الوحدات المحلية للنظام المصرفي والمالي كافة، بما فيها البنوك الإسلامية. ومن هنا، فقد برزت ضرورة تقنين هذه المساعي ضمن إطار تنظيمي، مع جعل أنشطة البنوك الإسلامية خاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي.

ولسوف يأتي الإطار التنظيمي للبنوك الإسلامية في دولة الكويت ليُكْمِلِ التشريعات المصرفية والمالية الحالية. وقد ساهم بنك الكويت المركزي في وضع التشريعات الخاصة بالبنوك الإسلامية من خلال إعداد مشروع قانون ينظم أنشطة هذه البنوك. وقد إعتد بنك الكويت المركزي في إنجاز هذه المهمة على الخبرة المستقاة من جانب المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية المحلية، فضلاً عن خبرة بلدان أخرى ونتائج البحوث في هذا المجال.

وقد تمّ وضع مشروع ذلك القانون ليوفر الحد المطلوب من المرونة والقدرة على التكيف، وذلك على النحو التالي:

**أولاً :** يأخذ مشروع القانون في الإعتبار إمكانية إضطلاع الوحدات المصرفية الإسلامية بكل من أنشطة البنوك التجارية أو البنوك الإستثمارية أو الجمع بين كلا النوعين من الأنشطة ضمن مفهوم "الصيرفة الشاملة".

**ثانياً :** يتوافق مشروع القانون - على وجه التحديد - مع طبيعة ونوع العمليات المصرفية الإسلامية الحالية. مثال ذلك، العمليات التي تتطوي على الحياة الوقتية للأصول العقارية لأغراض التمويل.

**ثالثاً :** يوفر مشروع القانون إمكانية قيام بنك الكويت المركزي بتطوير أدوات مالية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

**رابعاً :** ومن أجل ضمان إتساق أنشطة المصارف الإسلامية مع أحكام الشريعة، عمد القانون إلى إتاحة ما يرتبط بذلك من مهام إشرافية إلى جهات مستقلة، تُعرف بهيئات الرقابة الشرعية ضمن كل وحدة من الوحدات المصرفية الإسلامية.

ولتسليط المزيد من الضوء على هذه السمة الأخيرة لمشروع القانون المذكور، أود القول إن إيجاد هيئة للرقابة الشرعية ضمن كل وحدة من الوحدات المصرفية والمالية الإسلامية، عوضاً عن الإعتد في هذا الخصوص على جهة مركزية مقرها بنك الكويت المركزي، سيضمن إقتداء أنشطة هذه الوحدات بأحكام الشريعة الإسلامية، كما سيعمل على زيادة الأديبة بين جمهور المتعاملين مع هذه الوحدات بشأن مدى إلتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

وعلى المنوال ذاته كذلك، سوف يؤدي هذا الأسلوب إلى تعزيز الحوار حول فتاوي الشريعة، ممّا يمهد الطريق إلى بلوغ إجماع في الرأي بشأن هذا الخصوص، ولاسيما في ظل تعدد الفتاوي فيما بين علماء الشريعة، ووقع ذلك في خارج نطاق تخصصنا كبنك مركزي.

وفضلاً عما سبق، فإن اتباع هذا الأسلوب، والذي لا ينطوي على تدخل بنك الكويت المركزي في عملية الإفتاء، من شأنه توفير المرونة التي تتطلبها هذه المرحلة الهامة من مسيرة البنوك الإسلامية. كذلك فإن تنظيم وتكليف ودور هيئات الرقابة الشرعية يتفق مع المعيار المحاسبي رقم (4) الموصى به من جانب "هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك الإسلامية".

وممّا يجدر ذكره أن عملية الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية ليست بالجديدة كلياً على بنك الكويت المركزي، حيث يقوم البنك فعلاً بمراقبة عمليات شركات الإستثمار الإسلامية المحلية. أمّا ما نحن بصدد مناقشته هنا من تطور رقابي، فيختص بالتوسع في نطاق هذه الرقابة لجعلها تشمل أيضاً على عمليات البنوك الإسلامية.

هذا، وتسعى الرقابة على البنوك الإسلامية إلى إدراك الأهداف ذاتها التي تنشدها الرقابة على البنوك التقليدية. وهذه أهداف تتمثل في إيجاد بيئة سليمة للودائع المصرفية والمحافظة على أنظمة فعّالة للمدفوعات والتسويات، مع قيام البنوك الإسلامية بتوفير خدمات مصرفية مناسبة لعملائها، وبدعمها للسياسات الإقتصادية العامة.

ويمكن للسلطات الرقابية إدراك هذه الأهداف من خلال تبني سياسات وإجراءات مناسبة تقع بصفة رئيسية ضمن المجالات التالية:

#### أولاً: كفاية رأس المال المتضمنة حساب مخاطر السوق:

من الضروري على السياسات الرقابية الخاصة بالبنوك الإسلامية أن تُعنى بتطوير معايير تقييمية لكفاية رأس المال، تتفق مع معايير الكفاية التي وضعتها لجنة بازل. كما يتوجّب أن تتواءم هذه المعايير مع النمط المميز لعلاقة البنوك الإسلامية بعملائها، وعلى وجه التحديد مبدأ "الغنم بالغرم" وطبيعة عمليات هذه البنوك.

وإنني لأقدّر في هذا الصدد دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث كونت هذه الهيئة لجنة تُعنى بتطوير معيار لكفاية رأس المال خاص بالبنوك الإسلامية، وتبذل اللجنة حالياً جهوداً حثيثة في ذلك الصدد.

#### ثانياً: السيولة المصرفية:

كما هو معلوم، تأخذ غالبية الموارد المالية للبنوك الإسلامية شكل ودائع إستثمارية قصيرة الأجل، بينما تمتد أوجه إستخدامها إلى فترات أطول. وقد تنجم عن ذلك مخاطر غير عادية في السيولة بسبب عدم التوافق في هيكل الإستحقاقات لكل من المطلوبات والموجودات.

وحالياً، تقوم الإدارة في كل بنك إسلامي على حدة بإتباع ما تراه مناسباً لتنظيم مستويات السيولة المصرفية على نحو يُؤمّن الوفاء بطلبات السحب من جانب العملاء.

وإننا لعلّى قناعة بأن السلطات الرقابية في حاجة إلى تنظيم مستويات السيولة في البنوك الإسلامية، تماماً كما هو الحال بخصوص البنوك التقليدية، نظراً لأنّ الإنعكاسات المرتبطة بمدى توافر السيولة تتخطّى مستوى المؤسسات الفردية، مولدةً بذلك مخاطر نظامية.

ومن ثمّ، فإنه من الأهمية بمكان، بخصوص البنوك الإسلامية وجهات تنظيم الصناعة المصرفية، أن يتم تطوير نظام لقياس السيولة والتحكم فيها، بحيث يأخذ في الاعتبار طبيعة عمليات البنوك الإسلامية، ولاسيما سمة المشاركة في المخاطر فيما بين البنك والمودعين.

### ثالثاً: التركزات الإئتمانية والإستثمارية:

على الرغم من أن العلاقة فيما بين البنك الإسلامي وعملائه تُعد نظرياً علاقة شراكة، إلا أن ذلك - في واقع الأمر - لا يقلل من المسؤولية الواقعة على عاتق كل من هذه البنوك وجهات تنظيم الصناعة المصرفية، تجاه ضمان إحتواء المخاطر غير العادية الناجمة عن زيادة التركزات الإئتمانية والإستثمارية لهذه البنوك. ومن أجل الحفاظ على الثقة في سلامة الأوضاع المالية في البنوك الإسلامية، فإنه لا بد من إيجاد معايير وسياسات لهذه التركزات فيها.

وأود التأكيد على أنه يتعين الإستمرار في بذل الجهود القائمة حالياً من أجل تطوير هذه السياسات والإجراءات الرقابية، وإيلاء هذا الهدف الإهتمام المناسب من جانب مختلف الجهات القائمة على أعمال مصرفية إسلامية أو المعنية بها، ولاسيما المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية وما تخضع له من سلطات رقابية. فلا غنى عن تضافر هذه الجهود بهدف التغلب على التحدّيات التي تجابه المؤسسات المصرفية الإسلامية، والتي تُعد حديثة النشأة نسبياً مقارنةً بالبنوك التقليدية التي تطوّرت عبر عدة قرون، وإستطاعت بالتالي إرساء مفاهيم تشغيلية وأساليب رقابية مقبولة عالمياً.

وحتى يتحقق هذا الهدف، فإنه يتعين على سائر الأطراف المعنية بالأمر في العالم الإسلامي العمل سوياً من أجل توضيح المفاهيم المصرفية الإسلامية وما يتعلق بشأنها من أحكام الشريعة، وترسيخها بالإستناد أساساً إلى التعاون المشترك وتبادل المعلومات وتطوير الأسواق ذات العلاقة.

وكذلك، فإذا ما أردنا الحصول على إعتداع المجتمع الدولي للأسس الرقابية الخاصة بأعمال البنوك الإسلامية، فإنه يتعين علينا أن نرسي دعائم سياساتنا وإجراءاتنا في هذا الصدد على أسس منطقية، ومعايير متعارف عليها دولياً.

ويتوازي ما سبق، من حيث الأهمية، مع تضافر الجهود في مجالات البحوث وتطوير الأدوات المالية والتدريب وتوحيد النظم التشغيلية والمحاسبية، والتنسيق والتعاون المستمرين فيما بين المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية كافة، على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

وعلى صعيد آخر، وفي ضوء مرحلة التطور الحالية للبنوك الإسلامية، فإن ثمة حاجة إلى إيجاد تشكيلة عريضة من الأدوات المالية المتماشية مع أحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن تطوير أسواق ثانوية لهذه الأدوات تتسم بالفاعلية. وبالطبع فإن المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية تُعد مسؤولة - بصورة جزئية - عن نجاح المساعي في ذلك الصدد، وذلك من خلال دعمها للأدوات المالية المذكورة، وتوفير فرص إستخدامها.

وعلى الرغم من أن المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية قد طوّرت بالفعل بعض هذه الأدوات، إلا أنني أعتقد أنه بالمستطاع تحقيق المزيد من النجاح في هذا المجال، عملاً على جعل أسواق هذه الأدوات تبلغ ما تحتاجه من عمق وتنوع.

وإنني لأمل في أن تأتي مشاركتكم في هذه الندوة، ومشاوراتكم ضمن إطار أعمالها، بإسهامات ملموسة في إفساح آفاق فكرية جديدة حول القضايا المطروحة أمامكم اليوم.

---